

اثر قطاع الانشاءات في النمو الاقتصادي في فلسطين

أ.م.د. محمود محمد صبرة،

جامعة الأزهر- غزة

Abstract:

This study aims to understand the role of construction sector in Palestine. The construction sector is one of the leading sectors in the Palestinian economy, which plays an essential role in economic growth, value added and employment with the highest wage average. It can enhance investment, effective demand and includes high potential demand. On the other side, this sector suffers from a structural distortion and problem as a results of the long term dependency to the Israeli economy, wrong policies, real estate speculation and land confiscation. In addition, high population growth rate, political instability and increased labor service exports caused a high prices and speculation in this sector. We measure the sector impact on growth in the Palestinian economy. We use each gross fixed capital formation (GFCF), total labor, labor in construction sector as percentage to total labor and finally construction as percentage to GFCF, as independent variables, and the gross domestic product as dependent variable. We proof our hypothesis that there is a positive relationship between labor and capital in construction sector and economic growth in Palestine. In addition, our results show that the Palestinian economy and construction sector are labor intensive.

Keywords: Construction Sector, Economic Growth and Palestine

JEL Classification: O41, O47, C22, L74

المستخلص

تهدف هذه الدراسة لفهم دور قطاع الانشاءات في فلسطين، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الرائدة والقيادية في الاقتصاد الفلسطيني. ويساهم هذا القطاع جوهريا في النمو الاقتصادي والقيمة المضافة والعمالة التي تتمتع بأعلى متوسط للأجور. ويستطيع هذا القطاع تعزيز الاستثمار والطلب الفعال ويتضمن طلبا كامنا عاليا، وذلك على الرغم من التشوهات والمشاكل الهيكلية الناجمة عن الارتباط القسري طويل الامد للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي ومصادرة الاراضي والمضاربة العقارية وبعض السياسات الخاطئة، كما ان معدلات النمو السكاني العالية وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع صادرات خدمات العمل لإسرائيل والخارج قادت لارتفاع اسعار هذا القطاع والمضاربة فيه. وقاس البحث اثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي باستخدام كل من العمالة ورأس المال ومساهمة هذا القطاع في رأس المال والعمالة كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، حيث وجدت علاقة ايجابية بين مساهمة القطاع والنمو الاقتصادي، وقد اظهرت النتائج ايضا ان الاقتصاد الفلسطيني وقطاع الانشاءات كثيفا بالعمل.

الكلمات المفتاحية: قطاع الانشاءات، النمو الاقتصادي، فلسطين.

مقدمة:-

يعتبر قطاع الانشاءات والإسكان من أهم القطاعات الرائدة والقائدة (Leading Sector) في الاقتصاد، لما له من روابط امامية وخلفية (Backward and Forward Linkages) متعددة شديدة الترابط بالقطاعات الاقتصادية الاخرى والذي يعطي مؤشرا مبكرا على مستوى القوة (الانتعاش) او الضعف (الركود) في النشاط الاقتصادي ودرجة استقراره. ويعتبر هذا القطاع مساهما رئيسيا في النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الاجمالي وخلق القيمة المضافة ويلعب دورا رئيسيا في زيادة التكوين الرأسمالي الثابت وكذلك في زيادة مرونة العرض خصوصا في الدول النامية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فانه يلعب دورا رئيسيا في التأثير على سعر الفائدة وتحفيز الطلب الفعال (Effective Demand) والتشغيل وتخفيض البطالة وتشجيع الاستثمار والمضاربة العقارية ويتضمن مستويات عالية من الطلب الكامن (Potential Demand) والذي يمكن ان تقود السياسات الاقتصادية المختلفة لتحفيزه وزيادة النمو الاقتصادي.

ويؤدي هذا القطاع دورا اجتماعيا وتنمويا بالغ الاهمية في توفير البنى التحتية والمرافق التنموية العامة وتوفير مستلزمات الاسكان وتساهم السياسات الاقتصادية الناجحة والفاعلة في هذا المجال الى رفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع من خلال رفع مستوى عدالة التوزيع.

من ناحية أخرى، يعاني هذا القطاع عادة من العديد من المشاكل الهيكلية والتي قد تقود للخلل وعدم التوازن في القطاع المذكور والعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى خصوصاً في الدول النامية. وبالمثل يعاني هذا القطاع من العديد من المشاكل بسبب الارتباط القسري طويل الأجل وأحادي الجانب مع الاقتصاد الإسرائيلي ما أدى لخصوصية هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني.

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية دور هذا القطاع وكيفية تبلور مكانته من خلال الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي وتأثيره على القطاعات الأخرى والاقتصاد ككل ومحاولة إظهار الأسباب الهيكلية التي تقود لارتفاع أسعاره. وكذلك لتوضيح مساهمته في النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك من خلال تقدير مساهمة العمالة فيه ومساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني. وأخيراً تقديم بعض التوصيات لتنمية وتحسين أداء هذا القطاع.

فقد مر قطاع الإسكان والإنشاءات في الأراضي الفلسطينية بالكثير من الظروف المعقدة والتي ترتبت على احتلال العام 1967، بل يمكن القول بأن هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثراً بالسياسات الإسرائيلية كون أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع على الأرض مما قاد لسياسات أمنية واقتصادية مقيدة للعمران والتوسع فيه كتقييد رخص البناء ومصادرة الأراضي وتقييد عمل المؤسسات كجمعيات الإسكان. كما أن السياسة الإسرائيلية الموجهة نحو استقطاب العمالة الفلسطينية منخفضة الأجر للعمل في الوظائف التي يطلق عليها 3-D Jobs وهي الأعمال القذرة (Dirty) أو الصعبة (Difficult) أو الخطيرة (Dangerous)⁽¹⁾، وهي الأعمال التي ينخفض الطلب عليها في البلدان مرتفعة الدخل والتي يشكل أيضاً العمل في قطاع الإنشاءات جزءاً رئيسياً منها، مما ترتب على ذلك بعض الآثار كما يلي:-

(1) النقيب، 1997.

1- استجابة سوق العمل الفلسطيني لحاجة القطاعات الانتاجية الإسرائيلية نتيجة الطلب الشديد لهذه القطاعات في ظل أجور مرتفعة نسبياً مما أدى إلى تشوه هيكله في سوق العمل الفلسطيني أخذ بالظهور تدريجياً بعد قدوم السلطة الفلسطينية وحتى فك الارتباط أحادي الجانب خصوصاً مع قطاع غزة وذلك من خلال البطالة الهيكلية في سوق العمل.

2- تركزت صادرات خدمات العمل الفلسطينية لإسرائيل في قطاع الإنشاءات حيث عمل ثلثي العمالة الفلسطينية في إسرائيل في هذا القطاع. من جهة أخرى فقد ارتفعت مساهمة العمالة في قطاع الإنشاءات إلى إجمالي العمالة في الأراضي الفلسطينية من 5.6% في عام 1971 إلى 10.4% في عام 1981 وبقيت هذه النسبة تتذبذب بشكل طفيف فبلغت في عام 1991 فبلغت 9.9% وأصبحت في عام 1993 حوالي 14.9%، (UNCTAD).

4- تؤدي زيادة الدخل الناجمة عن زيادة صادرات العمل لإسرائيل وتحويلات العمالة الفلسطينية من الخارج الى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي لارتفاع الاسعار في قطاعات السلع الغير متاجر بها (Non-Traded Goods) كالمباني والعقارات وهو ما يطلق عليه بظاهرة المرض الهولندي (Dutch Disease)⁽¹⁾.

(1) النقيب، 1997.

5- ان الاوضاع المضطربة وعدم الاستقرار الامني والاقتصادي خصوصا تلك التي صاحبت الانتفاضة الاولى ادت الى طلب شديد جدا على العقارات خصوصا الاراضي كمنتص للمدخرات وملجأ امن بسبب تردي الاوضاع الامنية والاقتصادية. وتعتبر هذه الحالة قائمة بصورة دائمة خصوصا في ظل انتفاضة الاقصى والعمليات العسكرية الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية. كما ان هذه الحروب تؤدي بصورة مستمرة الى تدمير الكثير من المنازل والبنى التحتية مما يزيد الطلب على هذا القطاع الحيوي الهام.

6- ان وجود العديد من العملات في الاراضي الفلسطينية وانهيار سعر الدينار الاردني نهاية الثمانينيات كعملة رئيسية متداولة في الاراضي الفلسطينية وتقلبات هذه العملات قصيرة وطويلة الاجل ادى الى زيادة الاستثمار في المضاربة العقارية.

7- محدودية المساحات المتاحة بسبب المناطق الامنية الاسرائيلية والسيطرة الامنية على المناطق B و C المنصوص عليهم في الاتفاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما ادى الى زيادة تكلفة المشاريع الاقتصادية (الزراعية والصناعية) كمصادرة الاراضي الزراعية او تجريفها واستغلال المصادر المائية الفلسطينية مما ادى الى اثر المزاحمة (Crowding Out Effect) للمشاريع الاقتصادية في المناطق A وهي المناطق كثيفة السكان والتي تقع تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية.

8- المضاربات العقارية الناجمة عن غسيل المال التنظيمي وتحويلاته للداخل وتشغيل الاموال التنظيمية وشبه الحكومية في مجال المضاربة العقارية وكذلك الطلب الحاد على العقارات نتيجة الفوائض المالية المتحققة عن العمل في الأنفاق، فجميعها عوامل قادت للارتفاع الحاد في هذا القطاع. بالإضافة الى الاستخدام غير الرشيد للمقرات الامنية والحكومية في مراكز مناطق الجذب السكاني والتجاري او ما يعرف بـ Central Business District, (CBD).

وتظهر نسبة قطاع الانشاءات الى الناتج المحلي الاجمالي زيادة مضطردة فترة ما قبل السلطة ففي حين لم تتخطى حاجز 10% في عام 1972 الى ان تجاوزت نسبة 20% في نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات (SAI, different Issues)، ثم عادت هذه النسبة الى ما يربو قليلا على 10% (PCBS, Different Issues) مع قدوم السلطة الفلسطينية على الرغم من الاهتمام

الشديد من جانب الطلب والعرض بقطاع الاسكان وذلك لتلبية احتياجات العائدين مع قدوم السلطة، مما قد يعتبر مؤشرا على المرض الهولندي وانخفاض حدة الظاهرة مع قدوم السلطة.

وقد نجم عن ذلك ايضا ازدياد مضطرد في القيمة المضافة لقطاع الانشاءات فقد ارتفعت من 74.5 مليون دولار في عام 1972 الى 230 مليون ثم اخذ بالارتفاع الى ان بلغ 300 و 444 مليون في عامي 1987 و 1993 على التوالي. وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي مع قدوم السلطة إلا ان القيمة المطلقة للقيمة المضافة استمرت بالارتفاع حتى قبيل انتفاضة الأقصى فبلغت 370 مليون دولار عام 1998 وتضاعفت تقريبا الى 618 مليون عام 1999 إلا انها تراجعت لاحقا بسبب الانتفاضة.

وتشير كافة الاحصاءات السابقة الى ان الاهمية الاستثنائية لهذا القطاع برزت في عقد السبعينيات نتيجة اعتماد جل العمالة الفلسطينية على العمل في اسرائيل خصوصا ان ثلثها قد تخصص للعمل في قطاع الانشاءات.

اما عن نسبة استيعاب الانشاءات للعمالة فقد بلغت ذروتها مع قدوم السلطة فتراجعت ما بين 16.8% عام 1996 كأقل نسبة الى 22.1% عام 1999 وذلك للأعوام ما بين 1995-1999. ثم تراجعت كاتجاه عام حتى بلغت 10.7% عام 1998 متحسنة بعد ذلك لتصل الى 13.9% عام 2011. وتعمل معظم هذه العمالة في القطاع غير المنظم وبلغت نسبة العمالة في القطاع المنظم للقطاع غير المنظم عام 2004 حوالي 8.4% (MAS, 2006). فعلى الرغم من انه لا يشغل النصيب الاكبر من العمالة إلا ان انتاجية العامل في قطاع الانشاءات اعلى من ضعف انتاجية العامل في الزراعة والنقل. وكانت مقارنة لإنتاجية العامل في الصناعة واعلى من انتاجية العامل في التجارة بحوالي 80%. وبلغ كذلك معدل الاجر الاسمي 117.4 شيكل يوميا وهو اعلى اجر بين كافة القطاعات الاقتصادية والذي بلغ متوسطه في فلسطين 74.3 شيكل يوميا (PCBS, 2011).

ادى الحصار المفروض على قطاع غزة الى منع دخول مدخلات الانتاج الاساسية مما ادى الى انخفاض مساهمة الانشاءات في الناتج الى 3.3% في قطاع غزة ثم ادى عودة دخول مواد البناء الى حصة للإنشاءات من الناتج تزيد عن 14% في فلسطين وأكثر من 20% لقطاع غزة وكذلك زيادة القيمة المضافة في الانشاءات الى 35.6% وهي نسبة اعلى من كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى بينما بلغت في قطاع غزة 232.2% وكانت نسبة زيادة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة 50.6% نتيجة زيادة القيمة المضافة في قطاع الانشاءات وكل ذلك للعام 2010⁽¹⁾.

(1)PCBS,
2011.

كذلك بلغت نسبة المباني الى اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت عام 2011 حوالي 82% في الاراضي الفلسطينية و90% في قطاع غزة.

يظهر مما سبق ان هناك مجموعة من الاسباب الهيكلية التي تمنح قطاع البناء اهمية خاصة في الاقتصاد الفلسطيني مثل ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي وما يترتب على ذلك من ظاهرة المرض الهولندي وتحويل سوق العمل بفائض من عمالة الإنشاءات، بالإضافة الى ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وسياسات الاحتلال قادت لانخفاض مرونة العرض في هذا القطاع وارتفاع تكاليفه.

وهناك العديد من الاسباب الداخلية كانه انخفاض التمويل للإسكان وغسيل الاموال والمضاربة العقارية الناجمة عن عدم الاستقرار المالي بسبب عدم وجود عملة فلسطينية، والاستخدام غير الرشيد للمقرات الامنية في مناطق الجذب السكاني.

اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة لتركيزها على قطاع هام وحيوي حيث ان قطاع الانشاءات قد شغل خلال العقود الاربعة الماضية نصيبا جوهريا ومهما من التكوين الرأسمالي ومن العمالة ادت الى حصة مهمة من القيمة المضافة والنتائج المحلي الاجمالي. كما انه من اشد القطاعات تأثرا بوجود الاحتلال ولا يزال كذلك بسبب الارتباط القسري احادي الجانب مع اسرائيل. كما انها الدراسة الاولى حد علمنا التي تعالج هذا القطاع من كافة زوايا التحليل المختلفة وكذلك كميا وقياسيا.

فرضية الدراسة

يوجد علاقة طردية ومعنوية بين كل من حصة قطاع الانشاءات في العمالة ومساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت من جهة و النمو الاقتصادي في فلسطين من جهة اخرى.

بيانات الدراسة:

نستخدم في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات لقياس دور قطاع الانشاءات على النمو الاقتصادي وقد حصلنا على قيم هذه المتغيرات من اصدارات مختلفة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتشكل البيانات سلسلة زمنية من 19 مشاهدة سنوية من العام 1994-2012، وقد حصلنا عليها بالأسعار الثابتة للعام 2004 كما تم حسابها من المصدر.

المتغير التابع :

اجمالي الناتج المحلي الفلسطيني الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام
2004 (Y) Gross Domestic Product (GDP).

المتغيرات المستقلة:

1- اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (Gross Fixed Capital Formation (GFCF))

2- اجمالي العمالة (Employment)

3- الانشاءات كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت (Con. Capital) كما في المعادلة (2).

4- نسبة العمالة في الانشاءات الى العمالة الكلية (Con. Labor) كما في المعادلة (3).

الاسلوب القياسي:

تستخدم هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى OLS Ordinary Least Squares في تقدير اثر قطاع الانشاءات في النمو الاقتصادي في فلسطين وهي عبارة عن دالة كوب دوجلاس Cobb – Douglas الشهيرة، مع الاخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لقطاع الانشاءات في كل من رأس المال والعمالة الكلية. وبهذا تكون المعادلة التالية المراد تقديرها هي التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي وتظهر على النحو التالي:

$$\ln(Y) = a + b_1 \ln(GFCF) + b_2 \ln(Labor) + b_3 \ln(Con.Capital) + b_4 \ln(Con.Labor) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

وقد تم احتساب المتغيرين الاخيرين كنسبة على النحو الموضح في المعادلة (2) ، (3) وذلك لتجنب الازدواج الخطي Multi-collinearity من ناحية وازدواجية الحساب (Double accounting) من ناحية اخرى، (Yao, 2007) ، وذلك كما يظهر في المعادلتين 2، 3

$$Con. Capital = (Con. Capital / (Con. Capital + GFCF)) \dots \dots (2)$$

$$Con. Labor = (Con. Labor / (Con. Labor + Labor)) \dots \dots (3)$$

اختبار سكون المتغيرات (السلاسل الزمنية) (Variables Stationarity)

تعتبر نتائج الانحدار للسلاسل الزمنية مضللة اذا لم يتم اختبار سكون السلسلة سواء في المستوى او الفرق الاول (At the Level or the First Difference) ومن ثم اجراء اختبار التكامل المشترك (Co-integration) وقد كانت كافة المتغيرات غير ساكنة إلا بعد اخذ الفرق الأول، كما يظهر من الجدول (1).

جدول 1 يوضح عدم سكون السلاسل الزمنية إلا عند الفرق الاول

Variables	ADF	
	Level	1 st Difference
Y	-0.354	-2.862*
GFCF	-2.228	-3.480**
Labor	0.135	-3.227**
Con. Capital	-1.873	-3.975***
Con. Labor	-1.332	-3.479**
Johansen tests for Co-integration		
Trace statistics	Critical %5 Value	
57.4445*	68.52	No Co-integration

***، **، * تشير لمستوى معنوية 10%، 5%، 1%

النتائج القياسية (The Econometric Results)

عند تقدير الانحدار للسلاسل الزمنية فعادة ما تظهر مشكلة (Autocorrelation) وقد ظهرت لدينا هذه المشكلة مما استدعى حلها بأحد الاساليب عالية التقنية Prais-Winsten AR(1) regression ويمتاز هذا الاسلوب بتقدير القيمة المفقودة نتيجة اخذ الفرق الأول وقد تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي، وقد ظهرت النتائج على النحو الاتي:

(Prais-Winsten AR(1) regression -- iterated estimates) جدول 2 يوضح اختبار

Variables	Coefficient	
GFCF	0.272 *** (3.71)	Number of observations= 18
Labor	0.778*** (6.47)	Adj R-squared = 0.919

Con. Capital	0.266 *** (3.32)	Root MSE = 0.031
Construction Labor	0.252** (2.32)	
Durbin-Watson d-statistic	2.34 < 4-dU (2.37)	NO Auto-correlation

The symbols *, **, *** stand for the 10%, 5% and 1% significant.

تظهر النتائج معنوية كافة المتغيرات ومستوى عالي من جودة النموذج حيث يفسر 92% من النمو الاقتصادي في فلسطين. بالإضافة لخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي Auto-correlation.

يتضح من النتائج ايضا ان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد كثيف العمل حيث يعتمد على العمالة اكثر من اعتماده على راس المال كما هو حال الدول النامية. ولكن مساهمة راس المال في قطاع الانشاءات عالية المرونة مقارنة براس المال في بقية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. اما بالنسبة للعمالة في قطاع الانشاءات فعلى الرغم من ارتفاع مرونتها في دالة الانتاج إلا انها تعتبر منخفضة (اقل من المتوسط) مقارنة بمجمل القطاعات الاقتصادية وذلك نتيجة كثافة الاستخدام للعمالة.

تظهر النتائج صحة الفرضية بان هناك علاقة معنوية موجبة قوية بين مساهمة كل من العمل ورأس المال في قطاع الانشاءات والنمو الاقتصادي. فزيادة رأس المال والعمالة في قطاع الانشاءات بنسبة 10% لكل منهم تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة 2.6% ، 2.5% على التوالي.

جدول 3 يوضح معامل تضخم التباين لاختبار الازدواج الخطي

Variables	VIF	1/VIF
GFCF	3.03	0.3297
Labor	2.86	0.3496
Con. Capital	1.52	0.6598
Construction Labor	1.17	0.8525
	2.15	

وقد تم التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي من اجل جودة ودقة النتائج وذلك من خلال معامل تضخم التباين VIF ، يوضح جدول 3 اعلاه ان قيم VIF اقل من 5 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي. عمليا، اذا كان معامل تضخم التباين اكبر

من 10 فيشير لوجود الازدواج الخطي، اما اذا كان اعلى من 30 فتصبح مشكلة تحتاج لمعالجة، (Kennedy, 2003).

النتائج والتوصيات

1- تطوير نظام التعليم المهني اذ لا يوجد معاهد للتعليم المهني في قطاع الإنشاءات، وهو ما يدل عليه انخفاض مرونة العمالة في القطاع مقارنة بمجمل الاقتصاد، وهو ما يشير ايضا لانخفاض استخدام العمالة الماهرة .

2- اعادة هيكلة العمالة الفلسطينية لتغذية القطاعات الاقتصادية بالعمالة الكفوة والملائمة، من اجل زيادة مرونة الانتاج وتخفيض اسعار العمالة. خصوصا في ظل التباين الشديد في انتاجية العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- توفير التمويل الاسكاني ونقل المقار الامنية لخارج مقاطعات الاسكان والأعمال المركزية وكذلك تنظيم القطاع الغير رسمي الكبير في قطاع الانشاءات مما يساهم ايضا في زيادة مرونة العرض.

3- العمل على زيادة استخدام راس المال في قطاع الاسكان مما قد يحسن الاسعار النسبية في هذا القطاع وتخفيض اسعار العمالة في هذا القطاع.

3- تسخير جزء من الانفاق الرأسمالي العام لإسكان الفقراء للحد من تعاظم الأسعار وإتباع سياسات مالية وضريبية لزيادة مرونة عرض قطاع الانشاءات وتخفيض تكلفة انتاجه ولتخفيف حدة المضاربة في هذا المجال خصوصا من المال الحكومي وشبه الحكومي (الحزبي).

المراجع

1. Kennedy, P. (2003). A Guide to Econometrics. 5th Edition. The MIT Press.
2. Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). <http://www.pcbs.gov.ps/>
3. Sabra, M., and Eltalla, H., and AlFar, A. (2015). The Shadow Economy in Palestine: Size and Causes. Vol. 7, No. 3, March 2015, Canadian Center of Science and Education.
4. Israeli Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel. Different Issues, Israel.
5. UNCTAD. Selected Statistical Series on the Balance of Payments, Foreign Trade, Population, Labor Force and Employment of the Occupied Palestinian Territories (West Bank and Gaza Strip), 1968-1987.
6. Yao, S. and Wei K., (2007). Economic growth in the presence of FDI: The perspective of newly industrializing economies, Journal of comparative economics, 35, 211-234.
7. مكحول، باسم وعطياني، نصر (2002). دور قطاع الانشاءات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، كانون الاول.
8. عوض، رياض وآخرون (2006). خدمات الانشاءات في القطاع غير المنظم في الاراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، (2011). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010. رام الله - فلسطين.
10. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، تطور قطاع الإسكان في فلسطين، الموقع الرسمي.
11. النقيب، فضل (1997). الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع : مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت لبنان.
12. سلطة النقد الفلسطينية (2013). التقرير السنوي 2012. دائرة الابحاث والسياسات.
13. سلطة النقد الفلسطينية (2012). التقرير السنوي 2011. دائرة الابحاث والسياسات.
14. سلطة النقد الفلسطينية (2011). التقرير السنوي 2010. دائرة الابحاث والسياسات.
15. سلطة النقد الفلسطينية (2009). التقرير السنوي 2008. دائرة الابحاث والسياسات.